مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٢٩**

الاثنين ٩ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد تانغ تاو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/283)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي إلا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/283)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تركيا وصربيا وكرواتيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/283، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير التاسع والثلاثين للممثل السامي للبوسنة و الهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي اليوم لتقديم التقرير الخامس لي بصفتي الممثل السامي والتقرير التاسع والثلاثين إجمالا. منذ إحاطتي الإعلامية السابقة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6421)، استمرت الحالة السياسية، للأسف، في التطور على نحو سلبي في البوسنة والهرسك. واليوم، فإننا نواجه، للأسف، أخطر التحديات وأكثرها مباشرة لاتفاق دايتون – باريس للسلام منذ التوقيع عليه قبل أكثر من ١٥ عاما.

ولهذا السبب، ووفقا لولايتي وبالإضافة إلى تقريري النصف سنوي – فقد قدمت إلى المجلس تقريرا خاصا بشأن الإجراءات التي اتخذها السلطات في جمهورية صربسكا مؤخرا والتي تشكل انتهاكا واضحا لاتفاق دايتون باريس للسلام. وآمل أن تسهم تقاريري وإحاطتي الإعلامية اليوم في فهم أفضل للحالة السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك والتحديات المقبلة.

(تكلم بالإنكليزية)

بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على الانتخابات العامة، لم تظهر حتى الآن آي أفاق لتشكيل حكومة جديدة للدولة ويتعرض العديد من مؤسسات الدولة لضغوط سياسية ومؤسسية واقتصادية خطيرة، تؤثر بوضوح على كفاءتها وقدراتها الوظيفية. فقد توقفت عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي وعملية الاندماج الأوروبي – الأطلسي تماما وما زال الاقتصاد يعاني.

ولم تتولى السلطات في الاتحاد – الذي يشكل الجزء الأكبر من البوسنة والهرسك – مسؤولياتها إلا بعد شهور من عرقلة انتخاب مندوبي مجلس شعوب الاتحاد. وتوقفت عملية تشكيل الحكومة بسبب نزاعات وتدخلات سياسية مطولة. وقد اضطررت للتدخل بدعم من مجلس تنفيذ السلام، عندما جرى الاعتراض على تعيين السلطات من خلال طعون قانونية عديدة. وفي الواقع، كان هناك توافق واسع في الآراء داخل مجلس تنفيذ السلام على أن التقاعس عن اتخاذ إجراء كان من شأنه أن يتسبب في حالة من الغموض السياسي والقانوني وربما أدى إلى تشكيل حكومتين متوازيتين

ومتنازعتين للاتحاد في ظل وجود رئيسين وقد لا تكون هناك ميزانية وربما يلي ذلك حل برلمان الاتحاد، يعقبه إجراء انتخابات جديدة. وقد أمكن تفادي هذه المخاطر ويبدو أن سلطات الاتحاد تعمل بكفاءة الآن.

كما أن الحالة الراهنة في الاتحاد تنطوي على نزاع فلسفي بين السياسة القائمة على الانتماء العرقي – والتي يشكل الانتماء العرقي العامل الأهم فيها – وسياسة من نوع آخر يغلب عليها التوجه المدني. وفي هذا الصدد، شكل حزبا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وهما من أحزاب كروات البوسنة مجلسا للكانتونات والبلديات الكرواتية التي تضم أغلبية كرواتية. ولئن كان دستور الاتحاد يتضمن أحكاما تنص على التعاون بين الكانتونات، فإن هذا التطور الذي يأتي بعد ١٥ عاما من اتفاق دايتون ليس الاتجاه الذي ينبغي لنا السير فيه حقا.

وهذه التطورات سيئة بما فيه الكفاية في وقت ينبغي للحكومات أن تضاعف جهودها فيه لتنفيذ الإصلاحات العميقة التي يحتاج إليها البلد للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يواجهها مواطنوه، وبالطبع، لإحراز تقدم باتجاه الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). غير أنه في خضم هذا المناخ الصعب بالفعل، اتخذت السلطات في جمهورية صربسكا إجراءات محددة تمثل أخطر انتهاك نشهده لاتفاق دايتون – باريس للسلام منذ التوقيع عليه.

والاستنتاجات والقرار بشأن إجراء استفتاء اللذين أقرهما الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في نيسان/أبريل لا يمثلان انتهاكا واضحا لاتفاق السلام فحسب، ولكنهما يلقيان بظلال من الشك أيضا على جميع القوانين التي سنها مختلف الممثلين السامين، بالادعاء أنها تنتهك اتفاق السلام. وعليه، فإن الإجراءات التي اتخذها جمهورية صربسكا مؤخرا ستؤثر، إذا سُمح لها أن تستمر، تأثيرا كبيرا على القدرات الوظيفية للبوسنة والهرسك واستدامتها. وكان الممثلون السامون قد أصدروا، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، عددا كبيرا من القرارات والقوانين الأساسية لدولة البوسنة والهرسك. وسأذكر بضعة قرارات فحسب، اتُخذت ودخلت حيز التنفيذ حاليا، وهي تحديدا، جواز سفر البوسنة و الهرسك وعلمها ونشيدها الوطني وشعارها والقرار بشأن وزارة دفاع واحدة. وأود أن أذكر المجلس بأنه قبل إنشاء وزارة الدفاع الواحدة، كانت هناك ثلاث وزارات للدفاع. كما نُفذت إصلاحات هامة أخرى منها، في جملة أمور، الإصلاحات المتعلقة بشرطة الحدود.

وإجراء استفتاء حول صلاحيات الممثل السامي وبشأن قراراته سيشكل انتهاكا خطيرا للإطار الدستوري للبلد ولالتزاماته الدولية. كما أنه سيتناقض مع المرفق ١٠ لاتفاق دايتون – باريس للسلام ولمجموعة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاستفتاء سيشكل أيضا، بطريقة ما، تحديا لسلطة مجلس الأمن ولقراراته ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، فإن الاستنتاجات تهدف إلى تقويض مجمل النظام الدستوري لتقسيم المسؤوليات بين الدولة والكيانات، المنشأة على نحو ما ينص عليه المرفق ٤ لاتفاق السلام، وكذلك دستور البوسنة والهرسك والمحكمة الدستورية لها، وهي مؤسسة أنشئت بموجب اتفاق السلام.

وبخصوص المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك على مستوى الدولة، وهي التي يستهدفها الاستفتاء تحديدا، لا بد أن أوضح أن الدولة من اختصاصها حصرا، بموجب دستور البوسنة والهرسك، إنفاذ القانون الجنائي على المستوى الدولي وعلى مستوى الكيانات. ومحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك هما مؤسستان أنشئتا

بهدف تمكين الدولة من ممارسة تلك الصلاحيات تحديدا على مستوى الدولة.

وبخصوص نقطة تقنية ولكنها هامة، ولتفادي أي سوء فهم، فإن هذا الاستفتاء سيكون ملزما. وعلى الرغم من صدور بعض البيانات التي توحي بأن الاستفتاء لن يكون ملزما، فإنه سيكون ملزما في واقع الأمر.

والنهج الذي أتبعه في التصدي لهذا التحدي لاتفاق دايتون – باريس للسلام هو نهج واضح ويتماشى تماما مع إيماني الراسخ بأنه ينبغي دائما منح الحوار فرصة. وفي هذا الصدد، أتوقع أن تلغي سلطات جمهورية صربسكا في الأيام المقبلة الاستنتاجات التي تم إقرارها وقرار إجراء الاستفتاء. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه في ضوء مسؤولياتي عن دعم اتفاق السلام، فإنه لن يكون أمامي من خيار سوى نقض الاستنتاجات وقرار الاستفتاء. وفي هذا الصدد، إنني أحظى بدعم قوي من مجلس تنفيذ السلام ومن أعلى المستويات في الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى الاستنتاجات والقرار بشأن الاستفتاء، تواصل سلطات جمهورية صربسكا، ولا سيما رئيسها، التشكيك علناً في السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها، من خلال تعريض استدامة البلد للخطر بشكل متكرر، والدعوة في كثير من الأحيان إلى انحلالها. وتواصل سلطات جمهورية صربسكا أيضاً تقويض مؤسسات رئيسية أخرى على مستوى الدولة والتشكيك فيها. وتتمثل السياسة وراء ذلك في إظهار أن هذه المؤسسات عقيمة ولذلك لا حاجة إليها على مستوى الدولة. كذلك تواصل سلطات جمهورية صربسكا نكران حدوث الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا عام ١٩٩٥ – وهي حقيقة أكدتها مراراً المحاكم الدولية.

وبعد سبعة أشهر من الانتخابات العامة، لا يزال الوضع السياسي العام في البلد غير مرضٍ، ويكاد يجعل تشكيل حكومة على مستوى الدولة مستحيلاً. ولا تزال العملية التشريعية على مستوى الدولة في طريق مسدود، ونتيجة لذلك لم يُحرَز تقدم يتعلق بخطط الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي للإصلاح.

وأعتقد أنه من الخطأ اعتبار هذه التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك اتجاهاً سلبياً قصير الأجل. إننا نشهد في الواقع اتجاهاً تراجعياً في الاستقرار السياسي منذ خمس سنوات وحتى الآن، بعد رفض مجموعة التعديلات الدستورية الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وفي حين يجب أن نركز الآن على الصعوبات المباشرة، أعتقد أنه من المهم أيضاً أن ننظر نظرة ناقدة فيما يتعين علينا القيام به لكفالة وجود بلد قادر على العمل وقابل للبقاء في المدى البعيد. ومن الواضح أننا في حاجة إلى دعم مبدأ الملكية في البوسنة والهرسك.

ويواصل مجلس تنفيذ السلام التعبير عن القلق الشديد إزاء التطورات الحاصلة في البلد، ولا سيما إزاء الأحداث التي ذكرتها. وفي الوقت نفسه، يلاحظ مجلس تنفيذ السلام أنه – باستثناء الهدف المتعلق بمقاطعة برتشكو – لم يتحقق تقدم يذكر في تنفيذ الشروط المطلوبة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وبالنسبة إلى هدفَي ممتلكات الدولة والدفاع، وهما الهدفان الأول والثاني، حصل تراجع لأن سلطات جمهورية صربسكا اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر قانوناً من جانب واحد يتعلق بممتلكات الدولة من شأنه – إذا دخل حيز النفاذ – أن يؤدي إلى تسجيل جميع ممتلكات الدولة في ذلك الكيان بوصفها ممتلكات تعود إلى جمهورية صربسكا. ومن شأن ذلك أن يجعل التوصل إلى حل تفاوضي شامل بشأن ممتلكات الدولة أمراً مستحيلاً. لذلك، اضطررت إلى تعليق

تطبيق هذا القانون، في انتظار اتخاذ قرار بشأن دستوريته من جانب المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وبالنسبة إلى ممتلكات الدفاع، لا تزال جمهورية صربسكا ترفض منح الدولة حق ملكية ممتلكات الدفاع.

في المقابل، كان هناك تقدم في معالجة الأوضاع المعلّقة حيال مسألة كهرباء برتشكو. وآمل أن نكون قادرين أيضاً على حل المسائل المتبقية قريباً. ومع ذلك، وقبل التوصية بهذه العملية، المطلوب من جمهورية صربسكا تقديم الضمانات المناسبة والمحددة بشأن الوضع الدستوري وحقوق مقاطعة برتشكو في المستقبل، فضلا عن أحكام قرار التحكيم النهائي، مثلما فعل الاتحاد بالفعل. فقد أعطى الاتحاد ضمانات بشأن برتشكو، ولكن لا يزال يتعين على جمهورية صربسكا أن تفعل ذلك.

وكما ذكرت من قبل، يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يأخذ تدهور الوضع في البوسنة والهرسك على محمل الجد. فالمزيد من تآكل الدولة ومؤسساتها وسيادة القانون سيدفع البوسنة والهرسك صوب أزمة وعدم استقرار على نحو أعمق. ويمكن أن تكون لهذا أيضاً عواقب سلبية على منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن كيفية أن المجتمع الدولي، حسبما أعتقد، ينبغي أن يعالج البوسنة والهرسك في المستقبل. نحن نتفق جميعاً على أن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في الاتحاد الأوروبي وفي إطار المؤسسات الأوروبية – الأطلسية. فالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لهما إذاً دور هام يضطلعان به في البوسنة والهرسك، بغية مساعدة البلد على الوفاء بمتطلبات طموحاته للعضوية في كلتا المنظمتين. وهذا، بالمناسبة، هو رغبة رئاسة الدولة أيضاً.

وفي الوقت نفسه، لا تزال واضحة ضرورة وجود دولي مع ولاية تنفيذية في البوسنة والهرسك. هناك تحديات خطيرة تواجه دولة البوسنة والهرسك من داخل البلد، وهي تتطلب وجود مكتب الممثل السامي وقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك مع ولاية تنفيذية. وينبغي أن تكون لدينا أدوات كافية لمنع المحاولات الرامية إلى التراجع عن الإصلاحات المتفق عليها سابقاً، وإلى خلق حالة من عدم الاستقرار.

ومن المهم أن تظل البوسنة والهرسك على جدول أعمال المجتمع الدولي حتى يتم الانتهاء من العمل. وهناك البعض الذين يعتقدون أن الوقت قد حان الآن لترك البوسنة والهرسك تتكل على نفسها؛ والبعض يتكلم عن تعب دولي في البوسنة والهرسك. وتم القول مراراً في السنتين الماضيتين إن البوسنة والهرسك لم تعد محور اهتمام المجتمع الدولي. لا أتشاطر هذا الرأي، وأعتقد أن مثل هذه الخطوات من شأنها أن تفتح الباب أمام أولئك الذين يحاولون إضعاف الدولة وتقسيمها في نهاية المطاف، ويمكن أن تؤدي إلى الفوضى من جديد.

لقد أحرز المجتمع الدولي نتائج هائلة في البوسنة والهرسك على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. ومع ذلك، فإنه واضح من الوضع السياسي الراهن أننا لم نتوصل بعد إلى تسوية سياسية دائمة ومستدامة من شأنها أن تكفل تحقيق السلام الدائم. وتحقيقاً لذلك، نحظى أيضاً بدعم جيد جداً من البلدان المجاورة، والرئيس الصربي تاديتش، والرئيس الكرواتي جوزيبوفيتش. وبوسع المرء أن يقول بشيء من الثقة إنّ لدينا الآن أفضل حالة إقليمية منذ ٢٠ عاماً. هذا لا يتعلق بالتعاون الإقليمي فحسب؛ إنه يتعلق أيضاً بالمصالحة الإقليمية. وذلك يجعلنا نشعر بالتفاؤل.

إن اهتمامنا المستمر بالبوسنة والهرسك هو السبيل للوصول إلى تحقيق الهدف الذي نريده جميعاً، حيث تكون البوسنة والهرسك قادرة على حل مشاكلها مؤسسياً وبذاتها، والتحرك نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي التام مع التحمل الكامل للمسؤوليات.

والبوسنة والهرسك هي بمثابة منجم ذهب مليء بالمواهب وبالشعب المتميز. وعلينا أن نعطي هؤلاء الناس والبلد فرصة. وأنا واثق أنهما يستطيعان القيام بذلك. وإنني مقتنع حقاً بأن ذلك يمكن أن يصبح حقيقة واقعة. لذلك، سوف أواصل، بصفتي الممثل السامي وبمساعدة مجلس الأمن، تكريس كل جهودي لمساعدة ودعم جهود البوسنة والهرسك في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بالممثل السامي للبوسنة والهرسك في مجلس الأمن، وتشكره على إحاطته الإعلامية التي أخذناً علماً بها مع الاهتمام.

إن اتفاقات دايتون للسلام هي تجربة لتحقيق السلام وترمي، كما قال الرئيس كلينتون في ذلك الوقت، إلى تحقيق ''الوحدة ضمن التنوع''. وفي الاحتفال بذكراها السنوية الخامسة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ذكّرتنا وزيرة الخارجية كلينتون في بيانها

> ''بأن اتفاق دايتون هو حجر الزاوية لتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك اليوم. فقد وفّر إطاراً لإعادة بناء البنية التحتية للدولة، وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، ومساعدة المواطنين على استئناف حياتهم الطبيعية''.

هذه التقييمات يتفق وفدي معها ويؤيدها بقوة.

لذلك، أخذنا علماً مع بالغ القلق بالتطورات الأخيرة في البوسنة، وهي التطورات التي لديها القدرة على تقويض وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها. وبما أن البلد يقع في صميم أوروبا، فإن مثل هذا التطور يضرّ بالسلام والاستقرار في منطقة البلقان، ويجب تفاديه بأي ثمن.

ونحن نرى أن السلام والاستقرار في البوسنة يعتمدان على عدد من العناصر. الأول هو أن على جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي، احترام سيادة القانون والصكوك القانونية التي تقوم عليها الهياكل السياسية في البلد. ومن الأهمية بمكان أن تظل القيادة السياسية ويظل الوجود الدولي مركّزيَن على الاعتراف بالتوازن الذي حققته اتفاقات دايتون، وعلى الهياكل السياسية اللاحقة، وأن يبذلا جميع الجهود لضمان احترام هذا التوازن والحفاظ عليه. وهذا أمر مهم لا سيما في إنجاز عملية تشكيل الحكومة.

ويجري تذكيرنا بحقيقة أن اتفاقات دايتون كان من المفترض أن يحل محلها الدستور الدائم في البوسنة، ونحن نناشد جميع الأطراف المعنية البدء من جديد بالتركيز على الإصلاح الدستوري، الذي هو ثاني عنصر يلزم لتحقيق السلام المستدام. ولن يستفيد أحد من إجراءات من شأنها النكوص بالبلد عن الإصلاحات الدستورية المتفق عليها بالفعل. والغرض من الإصلاح الدستوري إنشاء هياكل قوية وتمثيلية للدولة تحل محل سائر الهياكل الأخرى.

أما العنصر الثالث فيتمثل في الحاجة إلى الحوار بين الأطراف، لأن أياً مما ذكرت لا يمكن أن يتحقق بدون الحوار بين المجموعات والكيانات العرقية المختلفة. والحوار بين الهياكل المختلفة والممثل السامي أساسي أيضاً. وهو ضروري كذلك لاعتماد الدستور النهائي. ومن شأنه أيضاً أن يسهل إنجاز الأهداف الخمسة ويلبي الشرطين، وهو الأمر المطلوب،

بدوره، لكي يستكمل الممثل السامي عمله ويضطلع البوسنيون بالمسؤولية الكاملة عن بلدهم. ووفدنا يشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم في تنفيذ تلك الالتزامات. وندعو الأطراف كافة إلى مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

والمصالحة هي العنصر الرابع. وينبغي أن تكون هي الهدف الأسمى للحوار المستمر. ومن الضروري للمصالحة أن تلتزم جميع الأطراف بمكافحة الإفلات من العقاب بتقديم المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة. وينبغي أن تنفذ هذه العملية بشكل محايد ومن خلال الصكوك القضائية التي وافقت عليها مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك. وإنما يقوض المصالحة البيانات الحماسية والأعمال الاستفزازية التي تستهدف تقويض أركان الدولة البوسنية.

وختاماً، أود أن أقتبس من بيان الرئيس كلينتون لدى إنجاز اتفاقات دايتون في عام ١٩٩٥، حيث ذكّرنا بأنه،

> ”بعد إراقة كل تلك الدماء والخسارة والكثير جداً من أعمال القسوة غير الإنسانية المشينة، يتطلب الأمر جهداً إرادياً استثنائياً من جانب شعب البوسنة لانتشال نفسه من ماضيه والبدء ببناء مستقبل قائم على السلام“.

وهذا هو العنصر الأخير الذي يريد وفدي أن يسلط الضوء عليه، وأعني به الإرادة السياسية. نريد أن نشجع كل الأطراف في البوسنة والهرسك على الالتزام من جديد بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقيات واتفاقات السلام. وستظل جنوب أفريقيا مكرسة في مهمتها كعضو في مجلس الأمن لدعم البوسنة في تلك الجهود.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل السامي إنزكو في مجلس الأمن مرة أخرى وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الخدمة التي يؤديها نيابة عن المجتمع الدولي.

وأود أن أنوه أيضاً بتفاني البوسنة والهرسك في العمل في مجلس الأمن، مما يبرهن على التزامها بالاضطلاع بدور قوي ومسؤول في المجتمع الدولي. وفترة عضوية البوسنة والهرسك في المجلس تبين أن التعاون والتوافق بين قادة مجموعاتها المكونة أمر ممكن، حتى فيما يتعلق بالمسائل المعقدة للسلام والأمن الدوليين. وهذا، بدوره، يعطينا أملاً في أن أولئك القادة يمكن أن يجدوا سبلاً للعمل معاً من أجل التغلب على خلافاتهم السياسية الداخلية.

ومنذ أكثر من ١٥ عاماً، تضافرت جهود المجتمع الدولي مع قادة البوسنة والهرسك لإنهاء الصراع المروع ورسم معالم الطريق إلى الأمام. والعمل الصعب الذي أنجز في دايتون، بولاية أوهايو، قد مهد السبيل إلى السلام الدائم الذي ما فتئت البوسنة والهرسك تتمتع بفوائده. غير أن أسس ذلك الاتفاق التاريخي تواجه التحديات اليوم، مما يهدد بتقويض الكثير من المكاسب التي حققها البلد منذ دايتون. والولايات المتحدة تحث الأطراف على بذل كل جهد ممكن للعمل معاً عبر الخطوط العرقية والحزبية حفاظاً على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة برمتها.

وأود أن أثير أربع نقاط رداً على تقرير السفير إنزكو (انظر S/2011/283).

أولاً، تود الولايات المتحدة أن تؤكد من جديد دعمنا الكامل لسلطة الممثل السامي بموجب اتفاقات دايتون. وقد تم التأكيد على سلطته مراراً وتكراراً في العديد من قرارات مجلس الأمن. ونوافق على أن الاستنتاجات الأخيرة التي اعتمدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تمثل تحدياً أساسياً لاتفاقات دايتون وتشكل أخطر الأنماط المزعجة للإجراءات التي تتخذها جمهورية صربسكا انتهاكاً للاتفاق.

وهذه الإجراءات تثير شكوكاً جادة حيال التزام جمهورية صربسكا بسيادة القانون ومسيرة البوسنة والهرسك إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي. وهي تشكل انتكاسة للتقدم المحرز في جدول أعمال ٥ زائد ٢ صوب إغلاق مكتب الممثل السامي. وسيكون لها أيضاً أثر سلبي على قدرة جمهورية صربسكا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي الذي تحتاج إليه بشدة، إلى جانب تعقيد السبيل الصعب بالفعل إلى الانتعاش الاقتصادي. والممثل السامي يحظى بدعمنا الكامل في إدانة هذه التحديات لسلطته، فهي غير قانونية وليس لها ما يبررها. كما أنه سيحظى بدعمنا الكامل في الخطوات التي يتخذها للتمسك بدايتون والحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحن بصدد النظر في التدابير التي سنتخذها من جانبنا دعماً لدايتون ولمؤسسات الدولة البوسنية، إن اقتضت الضرورة ذلك.

ثانياً، إننا نشعر ببالغ القلق لغياب حكومة على مستوى الدولة منذ أكثر من سبعة أشهر بعد الانتخابات العامة. فالجمود السياسي يعرقل التقدم في الإصلاحات الأساسية التي تعد خطوة أولى صوب العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولابد أن يشكل قادة البوسنة والهرسك حكومة ائتلافية قوية تكون قادرة على إجراء الإصلاحات الضرورية، أو أن يجازفوا برؤية البوسنة والهرسك وقد تخلفت عن ركب الاندماج. وإحراز التقدم ممكن إذا أبدى الساسة استعدادهم لتنحية جداول الأعمال السياسية العرقية والشخصية الضيقة جانباً، والعمل صوب تحقيق الأهداف المشتركة. وتزايد التنسيق بين أعضاء الرئاسة الثلاثية يوفر لنا شعوراً بالتفاؤل بإمكانية حدوث ذلك.

ثالثاً، إن الولايات المتحدة تظل قلقة إزاء لغة الخطاب الباعثة على الخلاف والتعصب القومي. وخطاب الكراهية، بما في ذلك الإنكار المزعج للغاية للإبادة الجماعية في سربرينتشا، إنما يقوض الثقة بشدة وقد أدى إلى توتر متزايد بين المواطنين وممثليهم السياسيين. إن كل المجموعات لها الحق في معالجة شكاواها، غير أن الدعوات المطالبة بالانفصال وإعادة التنظيم الإقليمي غير واقعية وتزعزع الاستقرار، وليس من شأنها إلا أن تعمق عدم الثقة والانقسام العرقي.

رابعاً، أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية استمرار تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن تعاون سلطات إنفاذ القانون والقضاء في البلد مع الشركاء الإقليميين في توقيف مجرمي الحرب المشتبه بهم عبر الحدود يعد خطوة إلى الأمام. ونشجع السلطات البوسنية على مواصلة ذلك التقدم وتحقيق مزيد من الاستقرار في المنطقة من خلال إنشاء آلية مؤسسية لهذا التعاون.

ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي تعزيز تمثيله في البوسنة والهرسك. ونرحب كذلك بإسهامات قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي لا تزال ضرورية للحفاظ على الاستقرار، بالنظر إلى الأوضاع السياسية الصعبة خصوصاً.

والولايات المتحدة ملتزمة تماماً باتفاقات دايتون وتدعم الممثل السامي دعماً تاماً. وما زلنا نأمل في أن قادة البوسنة والهرسك المنتخبين سيشكلون توافقاً بشأن الدفاع والإصلاح الدستوري والإصلاحات الأخرى الضرورية للسلام والاستقرار، وللاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف.

السيد ميسوني (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على تقديمه للتقرير قيد النظر (انظر S/2011/283). ونلاحظ النبرة المتفائلة التي اختتم بها بيانه، مثلما أحطنا علماً بالتقدم المشار إليه في التقرير في مجال الأمن

والصعوبات التي ما زالت تعوق التنفيذ الشامل لاتفاق دايتون للسلام، للأسف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم غابون، للإشادة مرة أخرى بالسيد إنزكو وفريقه على جهودهما في الميدان لتنفيذ الاتفاق، وكذلك فيما يتعلق بالإصلاحات الرامية إلى الإسهام في اندماج البوسنة والهرسك في أوروبا.

وكما أكدنا في مناقشتنا السابقة (انظر S/PV.6421)، تؤيد غابون تماماً جهود المجتمع الدولي لإرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك على أساس مؤسسات مستقرة ودائمة. ونؤكد دعمنا لتنفيذ اتفاق دايتون، وهو أساس العملية السياسية في البلد. والتقرير المقدم لنا للتو يوفر فرصة جديدة لتقييم تنفيذ الاتفاق والحالة السياسية والأمنية الراهنة.

فيما يتعلق بالأمن، يرحب بلدي بالدور المركزي الذي ما زالت تؤديه قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لكفالة تهيئة بيئة مستقرة في المنطقة رغم الحالة السياسية المتوترة على نحو متزايد. ونرحب أيضاً بالقرار الذي اتخذته دوائر بوسنية عليا مؤخراً لتعليق إصدار التراخيص لتصدير الأسلحة والمواد العسكرية.

ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن التطورات السياسية الحالية تتسم بتعاون محسن بين الأعضاء الثلاثة في مجلس رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك الجديد. فهذه الآلية الجديدة تتيح إمكانية وضع الأسس اللازمة لكسر طوق الجمود السياسي والشروع في إرساء أسس حكومة انتقالية متفق عليها.

وترحب حكومتي أيضا بحقيقة أن الانتخابات العامة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قد جرت بسلاسة، وأن الاتحاد الأوروبي قد ألغى متطلبات الحصول على تأشيرة شنغن بالنسبة إلى الألبان والبوسنيين.

إلا أن المكاسب المحققة في سياق اتفاق دايتون تتعرض اليوم للخطر، ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى الحفاظ عليها. وإننا نشعر بالقلق من استمرار العقبات الشديدة التي تعرقل سير العملية السياسية وإقامة مؤسسات تزاول أعمالها بصورة اعتيادية. وأود هنا أن أشير إلى صعوبة إقامة حكومة اتحادية؛ وتعذر التوصل إلى الاتفاق بشأن ملكية الدولة وبشأن الدفاع؛ والتحديات التي ينطوي عليها السعي إلى كفالة سيادة القانون بصورة فعالة والإدارة الحصيفة للأموال العامة. هذه شروط مسبقة لتوطيد أركان السلام وبناء دولة ديمقراطية في البوسنة والهرسك.

وما زلنا مقتنعين بأن الأطراف لن تتمكن إلا بالحوار والاتفاق السياسي من التوصل إلى المصالحة في حالة طغى عليها نهجان متعارضان بصورة جذرية هما نهج المجتمع الأوروبي – الأطلسي المتعدد الطوائف والديمقراطي، ونهج تقاسم السلطة بين حكومات الأقليات الثلاث.

إننا نحث الأطراف كافة على الشروع في الحوار والتحلي بالتسامح، وهما شرطان لا غنى عنهما للمصالحة والوحدة فيما بين المجتمعات المحلية. وإننا ندين كل الدعوات الرامية إلى زرع الفرقة أو إلى إعادة النظر في اتفاق دايتون. وندعو الأطراف كافة إلى تعزيز تعاونها مع الممثل السامي، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونلاحظ أيضا أن قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي قد اضطلعت بدور حيوي في تحسين الحالة الأمنية. ويجب على المجتمع الدولي بدوره أن يزيد من المعونة التي يقدمها للأطراف بغية تحقيق الأهداف الخمسة التي نص عليها اتفاق دايتون والتقيد بالشرطين اللذين وضعهما مجلس تنفيذ السلام. إن وفاء الأطراف بتلك المتطلبات سييسر عملية الانتقال التي سيحل بموجبها مكتب الممثل الخاص محل

الممثل السامي. وفي ظل الظروف الراهنة فإن ولاية الممثل السامي، التي مددت حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، ينبغي تمديدها فترة أخرى. وفي ذلك الصدد نترقب نتائج المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في تموز/يوليه.

المسؤولية عن بناء البوسنة تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق شعب البوسنة. وإننا ندعو الأطراف السياسية والجهات الفاعلة إلى رفض الفُرقة والتعصب ليتسنى بناء مصير مشترك، مصير يعبر عن أخلص مطامحهم، في عزم متحد على العيش معا في ظل الوحدة المكتشفة حديثا.

أخيرا، أود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن تأييدنا لعمل الممثل السامي وللتوصيات التي تقدم بها فيما يتصل بالإجراءات المستقبلية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اجتماع مجلس الأمن ينعقد اليوم بدون المشاركة التقليدية لرئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. وقد بلغنا أن السيد رادمنوفيتش أُجريت له عملية جراحية حالت دون قدومه إلى نيويورك. ونود أن نعرب عن تمنياتنا له الشفاء العاجل.

لقد استمعنا باهتمام للبيان الذي أدلى به الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو. ومن أسف أن بيانه تضمن انفعالات أكثر مما تضمن تحليلات موضوعية للحالة في البوسنة والهرسك. وذلك ينطبق أيضا على التقريرين اللذين عرضهما الممثل السامي على مجلس الأمن.

ومن أجل الحصول على وجهة نظر أكثر موضوعية للعمليات الجارية الآن في البوسنة والهرسك نوصي أعضاء المجلس بقراءة الرسالة التي بعثها رئيس جمهورية صربسكا، السيد دوديك، إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ردا على اتهامات الممثل السامي بأن قيادة الكيان الصربي قد خرقت اتفاق دايتون. ويحدونا الأمل أن ينقل رئيس المجلس تلك الوثيقة إلى الأعضاء.

المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في هذه المرحلة من التسوية البوسنية تتمثل، برأينا، في نقل المسؤولية عن مستقبل البوسنة والهرسك إلى البوسنيين أنفسهم. وذلك يعني، عمليا، إبدال مكتب الممثل السامي بالممثل الخاص للاتحاد الأوروبي والعودة، لبلوغ تلك الغاية، إلى تنفيذ خطة ٥+٢ التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

إن عملية تشكيل حكومة جديدة في أعقاب انتخابات ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تواجه تعقيدات خطيرة. وإننا نعتقد أن الأزمة الحالية نجمت عن اهتزاز مؤسسات الدولة على يد قادة البشناق في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، يقع قدر كبير من المسؤولية على عاتق الممثل السامي، الذي أدت التدابير التي اتخذها، استنادا إلى الصلاحيات الصادرة عن اجتماع بون، إلى تصعيد حدة التوترات في البلد وعرقلة السعي إلى حل توفيقي داخلي. إن المشكلة الرئيسية تكمن، بنظرنا، في الافتقار إلى الرغبة في مراعاة وجهات نظر ممثلي الصرب والكروات. وإننا نؤمن بأن ممثلي هذين الطرفين، الذين فازوا في الانتخابات عن أفراد كل من الطائفتين، هم وحدهم الذين يعبرون تعبيرا تاما عن خيار السكان. وبناء على ذلك فإن قيام الحزب الحاكم بتشكيل ائتلاف لا يشمل الحزب الصربي تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين والاتحاد الكرواتي الديمقراطي واتحاد الكروات الديمقراطيين ١٩٩٠ يمكن أن يشكل انتهاكا لمصالح صرب وكروات البوسنة والهرسك.

لقد شهدنا مع القلق الإجراءات الأحادية التي اتخذها جانب البشناق لتشكيل قيادة جديدة للاتحاد لا تشمل الأحزاب الكرواتية الرئيسية. إن هذا النهج ينتهك روح اتفاق دايتون إن لم ينتهك نصه، وهو سيؤدي إلى نتائج

عكسية، وينطوي على مخاطر. إن شرعية هذه الخطوات ليست محل طعون من الزعماء السياسيين للصرب والكروات فحسب، وإنما رفضتها أيضا مفوضية الانتخابات المركزية للبوسنة والهرسك. إن عملية تشكيل حكومة جديدة تعرضت في الحقيقة للتقويض.

وفيما يتصل بالقرار الذي اتخذه برلمان جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء على شرعية الإجراءات التي اتخذها الممثل السامي – وهو موضوع التقرير الخاص – فإننا لا نرى خرقا مباشرا هنا لاتفاق دايتون. إن إشارة الممثل السامي إلى انتهاكات الكيان الصربي للمرفقين ٤ و ١٠ من اتفاق دايتون ليس لها ما يبررها. فالمرفق ٤ لا يتضمن أي إشارة إلى مدع عام تابع لمحكمة في البوسنة والهرسك، كما أن المرفق ١٠ لا يمنح الممثل السامي سوى وظائف تفسير اتفاقات دايتون؛ إن المرفق لا يعطيه صلاحيات فرض أي تغييرات للتدخل في العملية السياسية.

مع ذلك، تكلم رئيس جمهورية صربسكا بوضوح شديد بعدم وجود أفكار انعزالية لدى الكيان الصربي. وإننا نعتقد أن إجراءات قيادة جمهورية صربسكا في هذه المرحلة لا تتجاوز حدود الولاية التشريعية ولا تخرق اتفاق دايتون.

وعلى ذلك الأساس لا يسعنا أن نتفق مع الممثل السامي في قراره، الذي اتخذه في ٢٧ آذار/مارس، بإلغاء قرار مفوضية الانتخابات المركزية بشأن تشكيل حكومة جديدة من قبل كيان البشناق. وإننا نعتبر ذلك ممارسة للضغط على قيادة البوسنة والهرسك لصالح واحد من الأطراف. وقد تكلمت ممثلة الفريق الدولي المعني بالأزمات، السيدة آربر، عن هذا الأمر بوضوح شديد، وقالت إن الممثل السامي، من وجهة نظرها، حطم مؤسسات الدولة وسيادة القانون.

إن الاستمرار في الاستخدام التعسفي لصلاحيات اجتماع بون مرفوض. وموقفنا المبدئي هو أن تطبيق الآليات الطارئة لا يمكن تبريره إلا في ظروف استثنائية تنطوي على انتهاكات جسيمة لاتفاق دايتون تهدد بزعزعة استقرار الحالة في البوسنة والهرسك؛ وإن الإجراءات الحالية لا يمكن القول إنها تتصف بذلك.

إننا ندعو الأطراف في المجلس التوجيهي إلى النأي عن تأجيج الوضع فيما يتصل بالاستفتاء والتركيز على التشجيع على الحوار بين الأطراف، مع أخذ شواغل الجانب الصربي حول أنشطة المحكمة والمدعي العام في الاعتبار. وإننا ننوه بوجاهة تعقيبات الجانب الصربي وشعوره بالاستياء من أنشطة المحاكم البوسنية، التي أولت آذانا صماء للحضور الدولي. فمن بين العدد الإجمالي للأحكام بالإدانة التي أصدرتها المحاكم البوسنية كان ٨٠ في المائة منها في قضايا ضد الصرب. وإننا على اقتناع بأن أي قرارات ذات أهمية حيوية فيما يتصل بمستقبل البلد ينبغي أن يتخذها البوسنيون أنفسهم على أساس التوصل إلى الاتفاق بين شعوب دولة البوسنة والهرسك الثلاثة: البشناق والصرب والكروات. وفي هذا السياق، نعتبر أي محاولة لفرض أي نوع من الإصلاح الدستوري على الجانب البوسني من الخارج أمراً غير مقبول. فمن شأن إجراءات انفرادية مثل هذه أن تؤدي إلى تدهور الحالة في البلد، كما يتضح ذلك من حالة مبادرة بوتمير المعروفة جيداً للأسف.

ونرى أن السبيل الوحيد لإيجاد حل للأزمة السياسية هو الحوار الذي يؤدي إلى تنازلات متبادلة من الأطراف. ونعتقد أن اتخاذ قرارات بشأن المسائل الأساسية للتسوية ينبغي أن يكون في المحافل الدولية التي اتفقنا عليها، وهي بالتحديد مجلس الأمن والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شكرنا للممثل السامي على تقريره الصريح والموضوعي. تؤيد المملكة المتحدة بقوة عمله الحالي

في البوسنة والهرسك وتتشاطره شواغله العميقة إزاء تدهور الحالة هناك على مدى الأشهر القليلة الماضية.

بعد مرور سبعة أشهر على الانتخابات، لا توجد حتى الآن حكومة جديدة على مستوى الدولة. وقد حال هذا دون إحراز تقدم في الإصلاحات التي لا غنى عنها إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تعمل بشكل صحيح وأن تمضي إلى الأمام نحو مستقبلها في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ولا يزال خطاب القوميات المحلية في جميع أنحاء الاتحاد يشكل تحديا للمؤسسات ولسلامة الدولة. يجب على القادة السياسيين أن يشاركوا بصفة عاجلة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء حكومة جديدة على مستوى الدولة ويجب أن تكون مركّزة الأهداف وقادرة على تحقيق إصلاحات حاسمة. ويتطلب إطار دايتون تمثيلاً سياسياً من جميع الشعوب المؤسِّسة. وبدون توفر المرونة وبذل الجهود المتضافرة، ستظل البوسنة والهرسك عالقة في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في حين يواصل جيرانها المضي قدما.

ونشعر بالقلق بوجه خاص من الاستنتاجات التي اعتمدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٣ نيسان/أبريل. وتشكل هذه الاستنتاجات، بما في ذلك اقتراح إجراء استفتاء على سلطة المؤسسات القضائية على مستوى الدولة وقرارات الممثل السامي، انتهاكا واضحا لاتفاق دايتون. وتشكل الاستنتاجات هجوماً مباشراً على الممثل السامي الذي أيدت سلطته العديد من قرارات مجلس الأمن، وكان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (القرار ١٩٤٨ (٢٠١٠)).

إن إجراءات جمهورية صربسكا تهدد الاستقرار العام في البوسنة والهرسك. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل التحدي الحالي أو أن يقلل من شأنه. فهذه ليست مسألة تقنية. وكما يشير تقرير الممثل السامي (S/2011/283)، فإن هذه القرارات يجب أيضاً النظر إليها في سياق أوسع من الهجمات الكلامية المتكررة التي وجهتها جمهورية صربسكا إلى مؤسسات الدولة وسياسة عرقلة سلطتها وتقويضها والتشكيك فيها. وإلى جانب هذا، شكك الرئيس دوديك في وحدة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها، وشكك مرارا في إمكانية استدامة البلد، ودعا في بعض المناسبات علنا إلى تفكيكه.

لقد رأينا الرسالة الصادرة عن سلطات جمهورية صربسكا التي ذكرها السفير تشوركين. ونعترض بشكل جذري على الحجج القانونية التي ساقتها سلطات جمهورية صربسكا ونؤيد بقوة تحليل الممثل السامي. إن رأي المملكة المتحدة واضح: يستمد الممثل السامي سلطته من اتفاق دايتون للسلام، الذي صادق عليه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. ولذا فإن من الواضح أنه لا يجوز جعل هذه السلطة تخضع للاستفتاء. وتشير مسألة استفتاء جمهورية صربسكا بصراحة إلى أن تشكيل محكمة الدولة ومكتب المدعي العام تم بشكل غير دستوري. وقد فندت هذا الادعاء المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ثلاثة قرارات منفصلة. وكما تقر بذلك جمهورية صربسكا، فإن سلطة المحكمة الدستورية منشأة في اتفاق دايتون، وبالتالي فإنها متضمنة في دستور البوسنة. وقراراتها نهائية وملزمة، وتحدي البوسنة والهرسك بتجاهل هذه القرارات يمثل تحديا لاتفاق دايتون. وينبغي إلا يتناول القانون المحلي لجمهورية صربسكا مسائل خارج ولايتها القانونية. ومن الناحية القانونية، إن مركز الممثل السامي وصلاحياته من الأمور المستمدة من اتفاق دايتون للسلام والقانون الدولي، ولا تقع بالتالي في نطاق اختصاص جمهورية صربسكا.

ولذا فإننا نرحب بجميع الجهود المبذولة لإقناع جمهورية صربسكا بسحب اقتراحها المنادي بالاستفتاء، والدخول بدلاً من ذلك في حوار بنّاء. لكن، إن لم تتخذ

جمهورية صربسكا قراراً من هذا القبيل في الإطار الزمني الواضح الذي وضعه الممثل السامي، فإن المملكة المتحدة سوف تدعم بقوة وبحزم الممثل السامي في اتخاذ كل الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية وتعزيز إطار دايتون الذي ايدته الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في آذار/مارس، الذي أعرب عن دعم واضح لمقترحات الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، آشتن، بشأن تدابير تقييدية محتملة من جانب الاتحاد الأوروبي. ويملك الاتحاد الأوروبي الآن مجموعة كاملة من الأدوات والتدابير المتاحة له لمعالجة التحديات في البوسنة والهرسك. وينص قرار المجلس الصادر في آذار/مارس ٢٠١١ على أنه يجوز فرض تدابير تقييدية ضد الأشخاص الذين يعملون على تقويض سيادة البوسنة والهرسك أو سلامتها أو أمنها أو تقويض اتفاق دايتون للسلام.

وأخيرا، ازداد في الأشهر الأخيرة خطر انتشار تداعيات المناخ السياسي المتردي إلى الحالة الأمنية. وكما أشار الممثل السامي بوضوح في تقريره، فإن وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لا يزال يطمئن المواطنين بأنهم في أمان بالرغم من الحالة السياسية المتوترة. وتظل الولاية العسكرية التنفيذية لقوة الاتحاد الأوروبي تحظى بأهمية حاسمة في حماية البوسنة والهرسك.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى الممثل السامي في البوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية الشاملة والصريحة. ونرحب بالمساهمة الهامة التي قدمها مكتب الممثل السامي في مجال السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك. وتعرب ألمانيا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

يسرنا أن نرى أن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة. ومع ذلك، لم تشهد الأشهر القليلة الماضية إلا القليل من التطورات السياسية الإيجابية في البوسنة والهرسك. وعلى العكس، زادت الهجمات الأحادية الجانب ضد دولة البوسنة والهرسك ومؤسساتها. ومما يثير القلق عدم الاستعداد لتقديم التنازلات والتغلب على الخطط القومية.

فعلى وجه الخصوص، يساور ألمانيا القلق من جراء إعلان جمهورية صربسكا عن تنظيمها استفتاءً على المؤسسات القضائية الرئيسية على مستوى الدولة. إن محاولة تقويض القضاء أمر ينذر بالخطر. ويضر عدم احترام سيادة القانون بإمكانية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن نكون واضحين، وإلا يكون هناك أي لبس في موقفنا بذلك الشأن.

وترحب ألمانيا، مع التأييد الكامل، بالمبادرات الحالية التي اتخذتها دائرة العمل الخارجي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومكتب الممثل السامي لإيجاد حل لمسألة الاستفتاء. وفي حال فشلت المساعي، يجب النظر في اتخاذ مزيد من التدابير. ويحظى الممثل السامي بدعم ألمانيا الكامل. وتعتبر مبادرة إجراء استفتاء اعتداءً على التوافق السياسي المتجذر في اتفاقات دايتون التي نلتزم بها جميعا.

إن البوسنة والهرسك بحاجة إلى تشكيل حكومة شاملة على مستوى الدولة باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى من أجل التصدي لأولويات الإصلاح في المستقبل. وليس بوسع البوسنة والهرسك أن تضيع المزيد من الوقت إن كانت لا تريد أن تتخلف عن الركب في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وسيتعين علينا أن نكيف الهياكل الدستورية المرهقة في البوسنة والهرسك وجعلها تتماشى مع الاتفاقية

الأوروبية لحقوق الإنسان ومتطلبات عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تكون البوسنة والهرسك قادرة على التحدث بصوت واحد عند التفاوض مع الاتحاد الأوروبي وفي المحافل الدولية الأخرى. وستواصل ألمانيا دعمها للبوسنة والهرسك في ذلك المجال.

لقد أبرزت الأزمة السياسية الحالية مرة أخرى عدم استعداد بعض السياسيين في البوسنة والهرسك لوضع التسوية ورفاهية الوطن والمواطنين فوق أهدافهم القومية. ويبدو أن النهج السياسي الذي اتبعه المجتمع الدولي منذ دايتون لم يكن كافياً لتهيئة حوافز للتسوية في البوسنة والهرسك. يجب أن يظل دايتون يمثل الأساس للدولة، لكن على البوسنة والهرسك أن تشيد عليه بيتاً أوروبياً. لذا قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي. وسوف يؤدي ذلك إلى خلق حوافز إيجابية، ودفع عملية الاندماج، ومساعدتها على الاستجابة عندما يقوض استقرار البوسنة والهرسك عن قصد وتعمد.

فلنكن واضحين جداً. إن احترام سيادة القانون، واستقرار البلدان المرشحة للعضوية، يمثلان أهمية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولن نقبل فشلاً رئيسياً كهذا. وفي شهر آذار/مارس قرر المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية، اتخاذ تدابير مقيدة ضد الأفراد الذين يعرّضون استقرار واندماج البوسنة والهرسك للخطر. وفيما لو فشلت المباحثات، فربما يشعر الاتحاد الأوروبي بأنه مرغم على النظر في تطبيق تلك التدابير.

وختاماً، دعوني أثير مسألة ذات صلة بمستقبل عمل مكتب الممثل السامي وغيره من المنظمات الدولية. فلضمان دور مكتب الممثل السامي في استقرار البوسنة والهرسك، هناك حاجة إلى التوصل إلى حل مستدام لحصانة موظفي مكتب الممثل السامي الحاليين والسابقين.

إن استقرار البوسنة ورخائها الاقتصادي وديمقراطيتها وسيرها الذي لا نكوص عنه صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي، هو الضمان الأمثل للتنمية السلمية في المنطقة. وسوف تستمر ألمانيا في تقديم المساعدة لهذه التنمية.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب أيضاً بالممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد فلانتين إنزكو، وأعرب له عن تقدير وتأييد البرتغال لعمله من أجل مصالح السلام في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، فإننا نشكره أيضاً على تقريره الأخير (انظر S/2011/283) وعلى العرض الذي قدمه اليوم، وهما معا يستحقان منا التأييد الكامل. وتؤيد البرتغال البيان الذي يقدمه ممثل الاتحاد الأوروبي لاحقاً اليوم.

إن مناقشة اليوم تجد البوسنة والهرسك في مواجهة حالة سياسية استثنائية عصيبة، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ونناشد قادة جميع الشعوب الثلاثة المؤسسة، العمل معاً على نحو بناء، والامتناع عن الخطاب الانقسامي، بغية تخطي المأزق السياسي العام في تلك الدولة، لا سيما تشكيل حكومة عاجلة على مستوى الدولة. ذلك أن المأزق الحالي يضر بآفاق رخاء البوسنة والهرسك في المستقبل، وباستقرار المنطقة.

إن القرار الأُحادي بإجراء استفتاء في جمهورية صربرسكا في مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية وبصلاحيات الممثل السامي، يعد تهديداً خطيراً للتوازن السياسي داخل الدولة، وتحدياً للنظام الدستوري الراسخ. والمجتمع الدولي محق في ابداء انزعاجه من ذلك التهديد لإطار دايتون، بينما البدائل المتوفرة للتصدي له معلومة لجميع الأطراف. وفي ذلك السياق، تكرر البرتغال تأييدها لسلطة الممثل السامي.

وفي اعتقادنا أن المصالح الوطنية للبوسنة والهرسك، وسلامة أراضي هذه الدولة وسيادتها لا بد من الحفاظ عليها.

واليوم هو يوم أوروبا، وللبرتغال قناعة عميقة بأن مستقبل البوسنة والهرسك سوف يكون مع الاتحاد الأوروبي. ومن قناعتنا أن إحراز تقدم ملموس في البوسنة والهرسك على المستويين السياسي والفني، سوف يكون خدمة لأفضل مصالحها، بقدر ما هو شرط مسبق للتكامل الأوروبي – الأطلسي. ولدور أوروبا في البوسنة والهرسك عامةً، وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، أهمية كبرى. ويعكس ذلك الدور التزاماً سياسياً واقتصادياً ثابتاً، ويستحق التأييد الكامل له من قبل المجتمع الدولي.

وتفخر البرتغال بمشاركتها في جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تحقيق السلام في منطقة البلقان والبوسنة والهرسك. ولا يجوز أو ينبغي النكوص عما بذل من عمل شاق وتضحيات جسام قدمها شعب البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي على امتداد خمسة عشر عاماً. ويستحق شعب البوسنة والهرسك السلام والرخاء. وتثق البرتغال باستمرار المجتمع الدولي في بذل كل ما بوسعه من العمل من أجل وحدة واستقلال وسلام البوسنة والهرسك.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى زملائي الآخرين في الترحيب بالممثل السامي، وأشكره على إحاطته الإعلامية المستفيضة. وقد اطلعنا كذلك على تقاريره، ونود أن نعرب عن تأييدنا لجهوده في العمل الذي يضطلع به.

إن البوسنة والهرسك تجربة جديدة في بناء أمة جديدة من حطام حرب أهلية، تعيّن على شعب يوغوسلافيا السابقة تحمل ويلاتها في عقد التسعينيات. وليس من السهل أبداً بناء دولة متعددة الأعراق واللغات والثقافات والأديان. والمشاكل التي حدثنا عنها المبعوث السامي اليوم، كان لا بد من مواجهتها في طريق بناء دولة يقطنها شعب ذو ديانات وأعراق ولغات مختلفة. ولكوني أمثل شعباً يزيد عدد سكانه على ١,٢ مليار نسمة، ويعد أكثر الشعوب تعدداً، فإنني أثني على شعب البوسنة والهرسك على عزمه على تشكيل أمة تقوم على الوحدة والتعدد، وأتمنى له التوفيق في مساعيه. وقد اقتنعنا من خلال تجربتنا بأن السير في طريق كهذا ربما يكون طويلاً وشاقاً، غير أن نتائجه تستحق بذل الجهد فيه.

ويستدعي حل المشاكل التي يواجهها الشعب البوسني، التحلي بالصبر والعزيمة والتراضي المتبادل. أما الأفعال الأحادية، والشك المتبادل، وانتهاك الاتفاق الإطاري العام للسلام، فلن يؤدي إلا إلى إفساد المناخ السياسي والاجتماعي، وتأخير تحقيق الأهداف المنشودة. ونود تهنئة البوسنة والهرسك على نجاحها في عقد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على نحو منظم، لانتخاب أعضاء الرئاسة في البرلمانات الثلاثة على المستوى الوطني، وانتخاب رئيس لكل واحد من الكيانين. وقد بدأ البرلمان على مستوى الكيان الواحد يؤدي وظيفته. ونأمل أن يحل المأزق المتعلق بتشكيل مجلس اتحادي لنواب الشعبين أيضاً، وأن تتمكن الجمعية البرلمانية من الانعقاد قريباً. ومن شأن إظهار المرونة من جانب الطرفين، وتفادي الخطاب الانقسامي أن يسهما في تحقيق هذا الهدف.

في هذا السياق، فإننا نرحب بتقدير الممثل السامي لفعالية رئاسة البوسنة والهرسك، وتحسّن التعاون بين أعضاء مجلسها الرئاسي الثلاثة بالمقارنة بالولايات السابقة. ونحن سعداء بملاحظة قدرة قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على المحافظة على بيئة آمنة في البوسنة والهرسك، ونؤيد رأي الممثل السامي الداعي إلى تمديد الولاية التنفيذية للمجلس الرئاسي.

وتتسم علاقات الهند بالبوسنة والهرسك بكونها ودية وصديقة، وتعود إلى عقود من الصداقة التي تمتعنا بها مع الدول المؤسسة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وفي الهند كثير من النوايا الحسنة إزاء شعب البوسنة والهرسك الذي يشاطر القيم العامة المتمثلة في احترام التعددية والتنوع والديمقراطية. وفي بدايات عقد التسعينيات كنا قد مددنا مساعدتنا، في إطار جهود بعثة الأمم المتحدة لحفظ القانون والنظام، بما فيها ابتعاث مراقبي الشرطة. كما تعاونا مؤخراً في إنشاء مركز لتكنولوجيا المعلومات. ونحن على استعداد لتقديم العون بأي طريقة أخرى نستطيعها، في عملية بناء الأمة في البوسنة والهرسك.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل السامي، السيد فلانتين إنزكو، وأشكره على إحاطتنا بآخر التطورات في البوسنة والهرسك منذ إحاطته الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6421).

ويسعدنا بقاء الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك على هدوئها. ونلحظ بارتياح التطورات الإيجابية، بما فيها تطبيق قرار إلغاء متطلبات تأشيرات السفر القصيرة الأجل لمواطني البوسنة والهرسك، الحاملين لجوازات السفر التي تستخدم نظام الاستدلال الإحيائي. ونلحظ كذلك تحسن التعاون بين أعضاء المجلس الرئاسي. كما نرحب بالتقدم الذي أحرز في مسائل سيادة القانون، فضلاً عن تحسن العلاقات مع البلدان المجاورة للبلد.

وعلى الرغم من هذا التحسن، فإننا نلاحظ وجود العديد من الصعوبات والتحديات، بما فيها استمرار مناخ انعدام الثقة بين القادة السياسيين وضعف الإرادة اللازمة لتطبيق اتفاق دايتون للسلام. تلك المخاوف هي المسؤولة عن التقدم المحدود المحرز بشأن الإصلاحات الرئيسية المطلوبة من أجل الاندماج الأوروبي/الأطلسي وإنجاز الأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونشجع الزعماء السياسيين على الالتزام بالإصلاحات الضرورية والمجتمع الدولي بأسره على دعم جهود البلد في هذا الصدد.

وثمة حاجة ماسة لأن يحجم الزعماء السياسيون عن الخطابة ذات التعصب القومي المناهض لاتفاق دايتون، ويتجاوزوا خلافاتهم ويظهروا عزمهم على معالجة تلك الخلافات عن طريق الحوار. ومن الضروري أيضا تعزيز المصالحة الوطنية وتوليد الثقة السياسية والحرص الشديد من جانب الزعماء السياسيين على البقاء متحدين ككيان واحد رغم كل الصعاب.

ونقدر العمل القيم للممثل السامي وندعم الجهود لتعزيز انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك تيسير تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

ونشيد بدور قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام بالتعاون مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في كفالة بيئة يسودها الأمن والأمان في البلد. ونرحب بمساهمات الشركاء الإقليميين والدوليين في دعم جهود البوسنة والهرسك لاستدامة السلام والاستقرار والتقدم الاقتصادي في البلد. نحن مقتنعون بأن البوسنة والهرسك، مع الاجتهاد والدعم الضروري من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ستحقق رؤية بلد مستقر وسلمي ومزدهر.

وأخيرا، فإن الإرادة السياسية لبذل الجهود المتضافرة صوب تحقيق المرونة والحوار التشاوري واحترام شتى الالتزامات المتعهد بها هي فقط التي من شأنها أن تكفل استدامة التقدم المحقق خلال السنوات القليلة الماضية.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية. ترحب الصين بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك في مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون والانتعاش

الاقتصادي. ونأمل أن تواصل كل الجماعات العرقية في البوسنة والهرسك المضي قدما على أساس المصالح الطويلة الأجل للبلد بروح من التفاهم المتبادل والحلول التوافقية والتنفيذ الفعال لاتفاق دايتون للسلام وتسوية خلافاتها من خلال الحوار والمفاوضات وزيادة الثقة السياسية المتبادلة لتعزيز المصالحة الوطنية. وتتطلع الصين إلى تشكيل حكومة جديدة عريضة القاعدة في البوسنة والهرسك في موعد قريب حتى يتسنى تحقيق مزيد من التقدم في شتى مجالات التعمير الوطني.

تحترم الصين استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها فضلا عن خيار جميع سكان البلد على طريق التنمية. إن مستقبل ومصير البوسنة والهرسك في أيدي جميع سكانها، الذين يجب احترام حقهم في تقرير المصير.

وتؤيد الصين الدور البناء للمجتمع الدولي في تسوية مسألة البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، فإن القضايا هناك شديدة التعقيد والحساسية، ولا تشمل البوسنة والهرسك ذاتها فحسب، بل والسلام والاستقرار الطويلي الأجل في منطقة البلقان بأسرها. ونأمل أن تقوم جميع الأطراف المعنية بتسوية قضاياها على نحو مناسب من خلال الحوار والمفاوضات بروح من المصالحة والتعاون لتفادي أي تصعيد للتوتر واتخاذ التدابير الفعالة لتوطيد الانجازات الايجابية للعملية السياسية في البلد.

وستواصل الصين، إلى جانب المجتمع الدولي، دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك، والمساعدة فيها.

السيد سلام (لبنان): أود، في البداية، أن أشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى تقريره (انظر S/2011/283) المعروض علينا حول التطورات في البوسنة والهرسك.

نجدد دعمنا للبوسنة والهرسك في مساعيها لاستكمال تنفيذ اتفاق دايتون وتحقيق الأهداف والشروط التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إغلاق مكتب الممثل السامي.

إذا كانت الانتخابات العامة قد جرت خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بطريقة هادئة وسلمية، فقد تلاها ما يشبه الشلل في عملية تشكيل الحكومة وتزايد في حدة الخطاب السياسي، وهو ما نأسف له. ونأمل أن يتم التركيز، في الفترة المقبلة، على تشكيل حكومة نيابية تعطي زخما لعدد من الإصلاحات الضرورية وتجري حوارا منفتحا لتحقيق المصالحة.

ومن جهة أخرى، يساورنا القلق حيال مضمون الاستنتاجات الصادرة عن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل، والتي تمس بدور أحد أهم الهيئات القانونية في البلد. كما تعيد النظر في صلاحيات الممثل السامي وهو ما يشكل انتهاكا لنص وروح اتفاقات دايتون ودستور البلد وقرارات مجلس الأمن، كما يتعارض مع مقتضيات العيش المشترك.

وعليه، نحث سلطات جمهورية صربسكا على التقيد بنص اتفاقات دايتون وروحها. وفي هذا الإطار، نجدد دعمنا لاستقرار البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها. كما نرى من المهم أن تمتنع جميع الأطراف المحلية عن اتخاذ خطوات خارج ما نصت عليه الأطر القانونية المحددة في اتفاقات دايتون ودستور البلد، سواء على صعيد الإصلاح الدستوري أو على صعيد تشكيل السلطة، لأن ذلك يرتد سلبا على مختلف الجماعات المكونة للجمهورية. وفي المقابل، نرى من المهم أن تتحاور هذه الجماعات فيما بينها وأن تتفاوض حول القضايا الخلافية وأن تقدم التنازلات المتبادلة الضرورية بغية التوصل إلى حلول وسط تكون مقبولة من

جميع الأطراف. وإذ ندرك أن هذا المسار شائك، فإنه يشكل صمام الأمان في المجتمعات التعددية، ومن المهم أن يكون للأطراف الفاعلة المحلية الدور الرئيسي فيه.

وفي الختام، نقدم دعمنا الكامل للبوسنة والهرسك في جهودها لترسيخ دعائم الدولة وتحقيق الإصلاحات المطلوبة من أجل تأمين الاستقرار والرفاه لجميع أبنائها.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي، باديء ذي بدء، أن يعرب عن شكره للتقرير المستكمل بشأن الأحداث في البوسنة والهرسك (انظر S/2011/283). ونؤكد دعمنا لعمل الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالينتين إنزكو، في الإشراف على تنفيذ اتفاق دايتون للسلام وتنسيق أنشطة المنظمات المدنية التي تساعد الأطراف في ذلك الجهد.

ونؤيد أيضا قراراته في سياق المرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي صادق عليه مجلس الأمن في عدد من القرارات التي اتخذت عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. واعترف أيضا بالمساهمة القيمة للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك في عمل مجلس الأمن.

ويكرر وفدي دعمه لاتفاق دايتون/باريس للسلام بشأن قيام اتحاد البوسنة والهرسك. ونناشد الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجبه. وبالمثل، نتشاطر ونؤكد التزام مجلس الأمن بالتزام اليقظة تجاه الحالات التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين في حالة البوسنة والهرسك.

نحن مقتنعون بأن البوسنة والهرسك دولة تجاوزت فترات صعبة في تاريخها وتحاول تعزيز مؤسساتها السياسية والقضائية والإدارية. ولهذا السبب، أيدنا على النحو الواجب، في ٢١ كانون الثاني/يناير، البيان الرئاسي (S/PRST/2011/2) بشأن موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: بناء المؤسسات“، نظرا لفهمنا أن مبادئه التوجيهية يمكن أن تطبق على الدول التي تسعى إلى تسوية مشاكلها سلميا وكفالة رفاه شعوبها في أعقاب الصراع. ونشير إلى أنه، في ذلك البيان الرئاسي، يؤكد المجلس على:

> ”أهمية بناء المؤسسات باعتبار ذلك عنصرا حاسما في بناء السلام، ويشدد على أهمية الاستجابة للاحتياجات القائمة في هذا المجال بمزيد من الفعالية والاتساق على الصعيدين الوطني والدولي، حتى يتسنى للبلدان الخارجة من النزاعات أن تؤدي المهام الحكومية الأساسية، بما في ذلك إدارة النزاعات السياسية بالطرق السلمية، وتوفير الأمن والحفاظ على الاستقرار، وحماية سكانها، وكفالة احترام سيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسية، وهي أمور أساسية لتحقيق السلام الدائم“.

بالإضافة إلى ذلك، أكد مجلس الأمن أن المسؤولية الرئيسية عن السلام الناجح، في البلدان الخارجة من النزاعات، تقع على عاتق الحكومات الوطنية والكيانات، بما في ذلك المجتمع المدني، وأنّ الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور أساسي في دعم تطوير المؤسسات الوطنية. ولذا فقد ذكر المجلس ما يلي:

> ”يدرك المجلس أن من الضروري الاستمرار في النهوض بالدعم الذي يقدم في أعقاب النزاع مباشرة، من أجل المساعدة على تثبيت استقرار الحالة، مع الشروع في الوقت نفسه في العملية الأطول أجلا الخاصة ببناء المؤسسات، بما فيها المؤسسات التي تعزز العمليات الديمقراطية وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغية تحقيق السلام المستدام“.

ولذلك فإننا نؤكد على أن المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ السليم لاتفاق السلام تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم حل سياسي للصراعات الناشئة عن يوغوسلافيا السابقة، والحفاظ على سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وتدعو كولومبيا الأطراف إلى التغلب على خلافاتها وتعزيز الحكومة المركزية وحكومة اتحاد البوسنة والهرسك من أجل تقوية مؤسساتها، وفقا لجدول الأعمال ''٥+٢''. ونعتقد أيضا أن من المهم أن يكون هناك حوار صريح بين الممثل السامي وسلطات البوسنة والهرسك من أجل حل الخلافات بينهما.

وأخيرا، يود وفدنا أن يعرب عن امتنانه لالتزام الاتحاد الأوروبي بوصفه أحد أصحاب المصلحة في المنطقة وللعمل الذي تقوم به قوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام في البوسنة والهرسك.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين انزكو والتقدم إليه بالشكر على إحاطته الإعلامية.

يساورنا القلق إزاء التطورات الأخيرة التي يمكن أن تهدد مستقبل الاستقرار والسلام في البوسنة والهرسك. وتؤكد البرازيل مجددا التزامها بسيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها وإطارها الدستوري. وينبغي بذل كل الجهود من أجل تقوية الدولة على الصعيد الوطني، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على حقوق جميع الكيانات الطائفية وامتيازاتها.

ويجب تجنب تحدي اتفاق دايتون للسلام وترتيباته المؤسسية، فضلا عن تجنب الخطاب الذي يذكي الشقاق. إن مستقبل البوسنة والهرسك بوصفها بلداً مستقراً ومزدهراً وموحداً يتوقف على الاحترام الصارم للأحكام القانونية الدولية والمحلية ذات الصلة بشأن تقسيم السلطات بين المستويات المختلفة للحكومة.

يجب على جميع الأطراف الفاعلة احترام سلطة الممثل السامي والتعاون معه. وندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى العمل معا بطريقة بناءة لوضع حد للخلافات الداخلية وبناء بلد يجسد ثراءه المتعدد الأعراق. ولا نزال على ثقة بأن جميع الأطراف الفاعلة ستواصل تقدير المنجزات التي تحققت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وستحافظ على الاتفاق الإطاري العام للسلام. ولن يكون بوسع البوسنة والهرسك أن تزدهر إلا إذا ظلت متحدة. وينبغي لجميع الأطراف البوسنية أن تقر بذلك المبدأ وأن تحجم عن أي عمل من شأنه أن يقوضه.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم البوسنة والهرسك وهي تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامين. وفي وقت تزدهر فيه التعددية الثقافية في جميع أنحاء العالم، تستطيع البوسنة والهرسك أن تكون مثالا يحتذى في كيفية إدارة التنوع العرقي والثقافي ليصبح بالفعل رصيدا. ونحن متأكدون من أن البوسنة والهرسك، بدعم من هذا المجلس، ستتغلب على التحديات الراهنة وستمضي نحو تسوية سياسية دائمة تكفل السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيد انزكو، الممثل السامي في البوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على حضوره وتقديمه إحاطة الإعلامية إلى المجلس. وأرحب بمساهمة ممثل البوسنة والهرسك في عمل مجلسنا.

إن المنظور الأوروبي، الذي ظل متاحاً لسنوات عديدة لجميع دول غرب البلقان، ليس وعدا فارغا. والدليل على ذلك تحرير تأشيرات الدخول لجميع المواطنين البوسنيين، الذي بدأ العمل به في نهاية عام ٢٠١٠ بفضل جهود القادة السياسيين.

ومع ذلك، فإن الحالة السياسية في البلد تتدهور بشكل خطير، على الرغم من هذه اليد الممدودة من قبل الاتحاد الأوروبي، وكل التقدم المحرز خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. في المقام الأول، يؤدي عدم وجود حكومة إلى تأخير إصلاحات من شأنها أن تمكن من التقدم نحو المسار الأوروبي. لذلك ندعو جميع القادة البوسنيين على تقديم التنازلات الضرورية لتشكيل الحكومة.

علاوة على ذلك، تشعر فرنسا بالقلق من جراء التشكيك في المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك وفي سلطة الممثل السامي. إننا نحذر جمهورية صربسكا من القيام بأي مبادرة تتعارض مع اتفاق دايتون للسلام وتهدد استقرار البلد. وندعو جمهورية صربسكا إلى احترام اتفاقات السلام، بوصفها الأساس لمؤسسات البوسنة والهرسك. وبوجه أكثر شمولاً، يجب على قادة البوسنة والهرسك العودة إلى الحوار، والتغلب على انقساماتهم والعمل من أجل إنشاء دولة.

وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الكامل للممثل السامي، الضامن لاتفاقات السلام بالنيابة عن المجتمع الدولي. إننا ندعم عمله وحواره مع الممثلين السياسيين البوسنيين، ونؤيد أي قرار قد يتخذه لضمان احترام المؤسسات.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أرحب بمعالي السيد فالنتين أنزكو، الممثل السامي في البوسنة والهرسك.

في البداية، أود أن أؤكد مجدداً عزم جمهورية صربيا على الوفاء الكامل باتفاق دايتون للسلام بوصفه أساساً للاستقرار في البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان بأسرها. تحترم صربيا سيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها باعتبارها دولة لكيانين وثلاثة شعوب مؤسِّسة.

لا ينوي بلدي التدخل في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك. بدلا من ذلك، فإنه يلتزم التزاما كاملاً بأن يواصل، من خلال التعاون معها ومع غيرها من البلدان المجاورة، جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة من أجل إنجاز الاستقرار الدائم في المنطقة. ونعتقد أن تحسين العلاقات بين بلدان غرب البلقان سوف يفضي بنا إلى بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في الانضمام إلى أسرة الدول الأوروبية.

ويتمثل موقف صربيا في أنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا عن طريق الحوار والحلول الوسط بين الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسِّسة. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتعامل مع العلاقات بين الشعوب الثلاثة المؤسِّسة في البوسنة والهرسك بقدر كبير من العناية واحترام المصالح المتبادلة بينها. وبدلا من التشكيك في سلامة البلد، ينبغي لأي حل أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وتحث صربيا جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على بذل جهود إضافية للوصول إلى حلول مستدامة لجميع المسائل المفتوحة.

ويعارض بلدي فرض أي حل، لأن قرارات الحلول يجب إلا يتخذها سوى الممثلين السياسيين للمواطنين، المنتخبين انتخاباً شرعيا. ونحن نعتبر أن فكرة تعليق مشاركة ممثلي شعوب بعينها فكرة خطيرة. وصربيا ترفض

الانقسامات من حيث المبدأ، ولكنها ترفض أيضا تجريد بعض الجهات من الأهلية واستبعادها من العمليات السياسية. وهي تدعم السعي إلى إيجاد حل لبدء عمليات الإصلاح في البوسنة والهرسك وترى أن إغلاق مكتب الممثل السامي وإلغاء ما يسمى سلطات بون سيساعدان في هذا المسعى، لأن الممثلين المنتخبين شرعيا لجميع الشعوب والكيانات لديهم القدرة والمقدرة على تحمل المسؤولية عن إدارة شؤون الدولة بصورة مستقلة.

ونحن نعتبر أن الاستفتاء المعلن عنه لمواطني جمهورية صربسكا بشأن محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لها لا صلة له بالسلامة الإقليمية للبلد ولا يتنافى مع اتفاقات دايتون للسلام. ودون أي نية للتدخل في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك، فإننا نعتقد أن المبادرة التشريعية تخص فحسب الجمعيات المختصة التي شكلها ممثلو المواطنين المنتخبون شرعيا وأنه لا توجد سلطات يمكن على أساسها لأجهزة حكومية أخرى في البوسنة والهرسك، أو للوجود الدولي الاستيلاء عليها.

ترحب صربيا بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في وقت سابق بشأن رفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر، والذي نقيمه باعتباره خطوة هامة على طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحن مع الرأي القائل بأن من الضروري اتخاذ الاتحاد الأوروبي لخطوات مشجعة ملموسة إضافية لتعزيز تحقيق استقرار الحالة في البوسنة والهرسك، واضعين في اعتبارنا أن عضوية الاتحاد الأوروبي هي القاسم المشترك بين شعوب البوسنة والهرسك.

إننا نرتبط بعلاقات خاصة موازية مع جمهورية صربسكا ولكننا في نفس الوقت مهتمون للغاية بتعميق علاقاتنا، ولا سيما العلاقات الاقتصادية، مع اتحاد البوسنة والهرسك. وصربيا تشارك في الاجتماعات الثلاثية والإقليمية الدورية. وقد استضافت بعضها في الآونة الأخيرة، وعلى أعلى المستويات. ونعتقد أن هذه الاجتماعات تشكل إسهاما وقوة دافعة لمواصلة تعزيز علاقات حسن الجوار وتكثيف التعاون الإقليمي، وهي أمور ستساعد جميعا بالتأكيد على تسريع عملية التكامل الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الفرصة للتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

يحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا والجبل الأسود، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا وبلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين والنرويج، عضوي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي فالنتين إنزكو في المجلس مرة أخرى وأن أعيد التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لمكتبه ولعمله.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي الممثل السامي شعوره بالقلق إزاء الحالة السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك. فبعد مرور أكثر من سبعة أشهر على انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لا نزال في انتظار تشكيل حكومة على مستوى الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشهد مزيدا من التدهور في المناخ السياسي وإحراز تقدم ضئيل في مجالات الإصلاح الرئيسية. ومن الأهمية بشكل حاسم أن

تُشكل حكومة على مستوى الدولة دون المزيد من التأخير، وأن تستأنف الحكومة عملية الإصلاح ووضع البلد على الطريق نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي يشجع مجلس الأمن على إرسال رسالة للتعبير عن قلقه البالغ، ولحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على إيجاد حلول مشتركة في إطار الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق نرى أن القرار الذي اتخذته مؤخرا جمهورية صربسكا لإجراء استفتاء للطعن في سلطة مؤسسات الدولة القضائية داخل ذلك الكيان ولرفض سلطة الممثل السامي خطوة في الاتجاه الخاطئ. وفي اجتماعات عُقدت مؤخرا بين مسؤولين من الاتحاد الأوروبي وممثلين سياسيين لجمهورية صربسكا، أوضحنا أن لدينا مخاوف قوية وأننا نتوقع عدم عقد الاستفتاء. وبينما قد تكون الشواغل المتصلة بعمل مؤسسات الدولة مشروعة، فإنه لا بد من الإعراب عنها من خلال آليات مناسبة. ومن الواضح أن الإصلاحات المتفق عليها فحسب هي التي ستكون مقبولة. ويشجع الاتحاد الأوروبي بانتظام الممثلين السياسيين للبوسنة والهرسك على العمل بروح توافقية أكبر وعلى تكثيف المشاورات والعمل من أجل المصالح الطويلة الأجل للبلد. ويدعو الاتحاد الأوروبي الآن الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك إلى الدخول في حوار سياسي بناء ومنظم بشأن المسائل القانونية والقضائية. ونحن ندعم تماما أيضا سلطة الممثل السامي. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى التزامنا الثابت بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ونحث الجميع على الامتناع عن الخطاب الباعث على الفرقة وعن اتخاذ أي إجراءات تضر بمصالح المواطنين.

والمسؤولية الرئيسية تقع على عاتق زعماء البوسنة والهرسك السياسيين لتحقيق تقدم ملموس ومحدد، بما في ذلك على الطريق نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي وبشأن الأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي وبشأن الإصلاح الدستوري. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يتعين على البوسنة والهرسك جعل دستورها متماشيا مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك على سبيل الأولوية. والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المؤقت واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي سيظهر الالتزام بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وسيكون عنصرا رئيسيا في تقديم طلب ذي مصداقية للحصول على العضوية وتجنب تخلف البوسنة والهرسك أكثر عن رَكب المنطقة نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد شرع الاتحاد الأوروبي في زيادة تعزيز مشاركته في البوسنة والهرسك وذلك لدعم مسيرتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال إتباع نهج شامل وتقديم مساعدات مالية كبيرة وخبرات. وسيعزز الاتحاد الأوروبي قريبا وجوده السياسي من خلال تعيين ممثل واحد له. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لديه بعثتان لإدارة الأزمات في الميدان، بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وقوة ألثيا التابعة للاتحاد الأوروبي، واللتين أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجددا في آذار/مارس من هذا العام أنهما عنصران هامان في الاستراتيجية العامة للاتحاد في البوسنة والهرسك. وعملية ألثيا تدعم جهود البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة سلمية وآمنة وتوفر التدريب للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك في حين تركز أنشطة بعثة الشرطة على دعم مكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

وأكدت الزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيه مانويل دوراو باروزو، للبوسنة والهرسك مؤخرا التزامنا الثابت بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك ومدى استعداد الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بالدور

الرئيسي في هذا الصدد. وبعد ١٥ عاما من توقيع اتفاق دايتون باريس للسلام، يستحق مواطنو البوسنة والهرسك أن يخطو بلدهم خطوة نوعية إلى الأمام على الطريق نحو التكامل الأوروبي. وكما يظهر الرفع الناجح للقيود المفروضة على تأشيرات السفر، فإنه عندما تتوفر الإرادة السياسية والاستعداد للتوصل إلى حل وسط، تكون البوسنة والهرسك قادرة على إجراء إصلاحات وعلى الوفاء بالالتزامات. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار وبمناسبة يوم أوروبا لعام ٢٠١١، نشجع الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك ونناشدهم أن يضعوها بثبات على الطريق نحو الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد موفتوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نضم صوتنا إلى الآخرين في الترحيب الحار بالممثل السامي إنزكو ونشكره على إحاطته الإعلامية الثاقبة وعلى مشاطرته إيانا تقييمه الصريح للحالة في البوسنة والهرسك، والذي نتفق معه فيه تماما.

إننا نعتقد أن منطقة البلقان لا تزال تمثل اختبارا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في القارة الأوروبية. ووجود دول ديمقراطية ومستقرة وذات سيادة وقائمة بوظائفها في منطقة البلقان أمر لا غنى عنه لحرية أوروبا وتكاملها، ومما يثلج صدورنا التطورات الجارية في أنحاء كثيرة من البلقان لتحقيق هذه الغاية.

غير أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في البوسنة والهرسك التي تواجه أسوأ أزماتها وأخطر تهديد لاستقرارها منذ عام ١٩٩٥. وبينما ينتظر المجتمع الدولي خطوات أكثر ثباتا وطموحا باستمرار نحو توطيد دولة فعالة ومستقرة وقادرة على البقاء داخل حدودها المعترف بها دوليا على النحو المنصوص عليه في اتفاقات دايتون للسلام، نواجه نظاما سياسيا يسير في طريق مسدود، مع زيادة مثيرة للقلق في النعرات القومية والباعثة على الانقسام، بما في ذلك الدعوات إلى إقامة كيان ثالث.

لقد مرت سبعة أشهر على إجراء الانتخابات العامة، ولكن لم يجر بعد تشكيل حكومة على مستوى الدولة. وللأسف وبسبب المواقف المتشددة للزعماء السياسيين، ليس هناك مجال كبير للأمل في أن يحدث ذلك قريبا. وعلى مستوى الاتحاد، لم يصبح ممكناً إلا مؤخرا جداً، تشكيل الحكومة وعقد البرلمان الاتحادي. وبينما نأسف لأن هذه الحكومة والاتحاد لم يحققا مستوى التمثيل المطلوب، على الرغم من الجهود المحلية والدولية التي بذلت، فإننا نرحب بحقيقة أن هناك حكومة في نهاية المطاف. ونأمل أن يتصرف جميع أصحاب المصلحة بمسؤولية ويتفادوا إعاقة عمل المؤسسات أو محاولة تشكيل مؤسسات موازية لها.

ويتعين أن ينصبّ الاهتمام الرئيسي على تشكيل حكومة على مستوى الدولة. فمن دون تشكيل حكومة وبرلمان، لن يغدو ممكناً إحراز أي تقدم في عملية الإصلاح، ولا نحو نيل عضوية الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي. ومن الضرورة بمكان أن تشكل حكومة الدولة على أساس قاعدة عريضة، وأن تكون ذات هياكل إدارية تشارك فيها جميع الأطراف وتمثل الجميع، وأن تكون من القوة بحيث تستطيع قيادة الدولة نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي، وتحقيق الإصلاحات التي تزداد الحاجة إليها. وعليه، ندعو جميع القوى الحية إلى التحلي بالمرونة والسعي إلى التوافق بغية إحداث طفرة سياسية.

والأمر الأكثر إثارة للقلق من التدهور العام للأجواء السياسية في البوسنة والهرسك، التحديات المباشرة التي تمثلها جمهورية صربسكا لسيادة ووحدة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك، ولمؤسسات دولتها، ولنظامها الدستوري. وليست

مقبولة دعوة رئيس جمهورية صربسكا إلى حل البوسنة والهرسك، أو الاستنتاجات التي توصلت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن عقد استفتاء يقدح في سلطة وصلاحيات الممثل السامي، ومحكمة البوسنة والهرسك، ومكتب المدعي العام. وإن هذه النداءات والأفعال الأحادية ترقى إلى انتهاكات صريحة للاتفاق الإطاري للسلام، وهي أخطر الخطوات على مستقبل البوسنة والهرسك. وعليه، فإن من الواجب تفاديها تماما. ونتطلع إلى إيجاد حل ما لنقض الاستنتاجات ولقرار عقد الاستفتاء. ويتعين التعبير عن أي شواغل مشروعة من خلال الآليات المناسبة، ولا بد من السعي إلى الحلول التوافقية.

وتركيا عضو في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، ولذلك فهي تستشعر مسؤولية استثنائية نحو مكتب الممثل السامي. وقد مرت أكثر من ثلاث سنوات على وضع المجلس التوجيهي لخمسة أهداف وشرطين لانتقال مكتب الممثل السامي. وبينما نتشجع للتقدم الهام الذي أحرز في بعض المسائل، فإننا نأسف لإعاقة المأزق السياسي في هذه الدولة لإحراز تقدم في أبرز المسائل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تنفيذ جدول الأعمال ”5+2“ ضرورة مطلقة لإغلاق مكتب الممثل السامي، ولاندماج البوسنة والهرسك في الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

في هذا السياق، أود أن أشدد أيضاً على عزمنا وثباتنا في تأييد الممثل السامي. ونلتمس منه الاستمرار في جهوده. ونتوقع منه أن يتخذ القرارات التي يعتقد أنها مطلوبة، وأن يستخدم السلطات التي خولها له المجلس، وفق ما هو مطلوب لإنفاذ هذه القرارات. ونحن لا نعتقد أن أفعال الممثل السامي وموظفي مكتبه ليست شرعية، ولا نرى فائدة من هذه الادعاءات.

وتعتبر تركيا نفسها صديقاً وفياً للبوسنة والهرسك. فبيننا وشائج ثنائية ممتازة، ونحافظ على علاقات وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة في الدولة. وفي هذا الإطار، زار وزير خارجية تركيا، السيد داوتوغلو، البوسنة والهرسك مرتين عقب الانتخابات، والتقى أثناء زيارته الأخيرة بالقادة البوسنيين في سراييفو، وبالسيد دوديك في بنيالوكا، وبالقادة الكرواتيين في مدينة موستار.

ولإيماننا بأن التعاون الإقليمي يمثل أداة أساسية لتطبيع العلاقات بين الدول، فقد أنشأنا آليات استشارية ثلاثية للعلاقات بين تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وبين تركيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، وقد أثبتت هذه الآليات أنها مشاريع مرنة وفاعلة للتعاون الإقليمي. وكان مؤتمر القمة الثلاثي الثاني للبلقان، الذي ضم تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا قد عقد في كارادورديفو بصربيا في ٢٦ نيسان/أبريل، ووفر لقادة الدول الثلاث فرصة لمناقشة المسائل ذات الصلة بالمصالح المشتركة، والبحث عن حلول مشتركة لها.

وإننا نؤمن بمستقبل البوسنة والهرسك، ونبذل ما بوسعنا في مساعدتها في اتخاذ مكانها اللائق بين أعضاء الأسرة الأوروبية. ولهذا السبب، نحن ندعو جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك أن يعملوا واضعين في الاعتبار المصالح البعيدة المدى لبلادهم. والمطلوب هو توفر الرؤية والفعل المشترك، وليس السعي إلى تحقيق مصالح إثنية ضيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي المنصة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بالترحيب بسعادة السيد فلانتين إنزكو، الممثل السامي والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، وأشكره على إحاطته الإعلامية وتقريره (انظر S/2011/283). وتؤيد

كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي، ولكن اسمحوا لي بالإدلاء بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

يقدم التقرير صورة مثيرة للقلق بشأن حالة البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الانتخابات، حيث لم يحرز أي تقدم في الإصلاحات، بينما تعثر الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي على نحو كبير. وقد ازدادت الحالة سوءاً باستخدام الخطاب ذي النزعة الوطنية والانقسامية المتعصبة. وفي هذا السياق، فإننا نتفق مع التقدير القائل بأن من السابق لأوانه إغلاق مكتب الممثل السامي خلال العام الحالي.

وأود أن أؤكد أن الاستقرار الدائم لجنوب شرق أوروبا من صميم المصلحة الاستراتيجية لكرواتيا، وأن المنظور الأوروبي – الأطلسي الواضح يعد ضرورياً للمنطقة بأسرها. ونعتقد أن التقدم صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي يمثل شرطاً لازماً لاستقرار البوسنة والهرسك، ولدول جنوب شرق أوروبا على المدى البعيد. ونؤيد بشدة البوسنة والهرسك في تنفيذ الإصلاحات اللازمة، وقد استثمرنا جهداً كبيراً في تقديم العون والخبرة اللازمتين لمضيها في طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ونعتقد أن عضوية الاتحاد الأوروبي تمثل الإطار الأكثر ملاءمة للتنمية الشاملة لجميع دول جنوب شرق أوروبا.

وتحتفظ كرواتيا والبوسنة والهرسك بعلاقات وثيقة بينهما، باعتبارهما دولتين جارتين وصديقتين تربط بينهما مصالح مشتركة في مجالات عديدة مختلفة. وقد تجلت هذه الحقيقة من خلال سلسة من الزيارات الرفيعة المستوى، كانت آخرها قبل ثلاثة شهور، عندما زار أعضاء المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك زغرب وعقدوا اجتماعات مع الرئيس إيفو جوزبيوفيو ورئيس الوزراء غادرانكا كوسور.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الرئيس الكرواتي ورئيس الوزراء ثلاثة بيانات مشتركة أكدا فيها تأييد كرواتيا لسير البوسنة والهرسك على طريق الاندماج الأوروبي – الأطلسي، كما أكدا مسؤولية سياسات كرواتيا تجاه البوسنة والهرسك باعتبارها دولة جارة ذات سيادة يمثل الكروات شعباً من شعوبها المؤسسة.

إن البيانات المشتركة وزيارات القادة الكرواتيين الرفيعي المستوى تمثل تشجيعا قويا للبوسنة والهرسك ولمبدأ المساواة بين جميع الشعوب المؤسسة للبوسنة والهرسك وجميع مواطنيها. وتدعم كرواتيا أيضا عودة اللاجئين إلى البلد، وفي المقام الأول إلى جمهورية صربسكا.

وقد أعربت كرواتيا عن قلقها إزاء الأزمة السياسية المستمرة في البوسنة والهرسك، التي تهدد بتدهور العلاقات في الاتحاد وقفل الطريق أمام تشكيل الحكومة على مستوى الدولة. وتعتبر كرواتيا سلامة البلد الإقليمية وسيادته والمساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة له شروطا أساسية لاستقرار البوسنة والهرسك وقدرتها على البقاء. ولذلك ترى كرواتيا أنه، بالرغم من الطريق المسدود حاليا أمام تشكيل الحكومة، ينبغي لكل الأطراف في البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي العمل بجهد للاتفاق على مجموعة من التعديلات الدستورية التي من شأنها المضي بالبلد قدما نحو أوروبا، مع الاحتفاظ بالمساواة الكاملة بين جميع الشعوب المؤسسة وجميع المواطنين في كل أراضي البوسنة والهرسك.

ونحن نشعر بالقلق من أن الخيار السياسي، الذي يحظى الآن بتأييد الأغلبية العظمى من البوسنيين والكروات، ليس له أي تمثيل مطلقا على كل المستويات السياسية. ومن الصعب تصور حدوث إصلاح دستوري يجعل البوسنة والهرسك أكثر فعالية وقدرة على الأداء بدون الخيار السياسي الذي يحظى بأوسع تأييد شعبي من واحد من

الشعوب الثلاثة المؤسسة للبلد. ويجب إلا يكون هناك أي بديل للحوار السياسي المنظم، ويجب عدم ادخار أي جهد في سبيل التوصل إلى حلول مشروعة. وجميع الحلول الهامة في البوسنة والهرسك، وخاصة تلك التي يمكن أن تكون لها آثار واسعة النطاق، ينبغي أن تتخذ من خلال توافق آراء كل الشعوب الثلاثة المؤسسة. وبغير ذلك يمكن أن نشهد بروز كيانين، يسيطر على كل واحد منهما شعب واحد ويبتعد على نحو متزايد عن الآخر. وهناك إمكانية أن يكون الوقت الثمين لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة للالتحاق بالاتحاد الأوروبي قد ضاع.

وفي هذا الصدد، نتفق مع المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن بالغ القلق إزاء القرار الأحادي الجانب من جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء بشأن تحدي سلطة المؤسسات القضائية للدولة ورفض سلطة الممثل السامي وقرارات الماضية. نعتقد أنه ينبغي إلغاء هذا القرار، إذ أنه يقوض الهيكل الدستوري للبلد وقد يقوض التطورات الايجابية التي تحققت منذ نفاذ اتفاق دايتون للسلام.

وإذا مضى الاستفتاء قدما، فربما يؤدي إلى توترات جديدة في البلد والمنطقة. وتؤكد كرواتيا على أنه ينبغي أن تحترم جميع الأطراف اتفاق دايتون للسلام والإجراءات التي اتخذها الممثل السامي بموافقة مجلس الأمن، عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، إن مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب تكتسي أهمية حاسمة لتطبيع الحالة في البوسنة والهرسك. لا بد من تقديم الهاربين الاثنين الباقيين، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، المتهمين بأبشع الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وكرواتيا، إلى العدالة. إذا لم يقدما، فلن يتسنى إعلان إنجاز ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتراثها في المنطقة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر الممثل السامي على إحاطته الإعلامية. وأشعر بضرورة الإعراب عن امتناني لجميع المتكلمين الذين أعربوا عن دعمهم الثابت لعملية بناء الدولة في البوسنة والهرسك وآفاق اندماجها في الاتحاد الأوروبي.

لكننا، بعد ١٥ سنة، وبدلا من النظر في كيفية وقف مناقشة البوسنة والهرسك في مجلس الأمن، فإننا نناقش مرة أخرى جوانب معينة من السلام والأمن في البلد. لذلك لا بد من التأكيد على أن المسألة، بالنسبة لي ولوفدي، مسألة شخصية ومثيرة للمشاعر. غير أننا نشعر بضرورة الإعراب عن امتنانا وبعض شواغلنا.

اسمحوا لي أن أشير إلى أننا عندما نناقش الحالة في البوسنة والهرسك، علينا أن ندرك أننا لا نناقش الحالة التي سادت قبل ١٥ عاما. الحالة الراهنة حالة تحقق فيها الكثير. إن بلدي يتناول مسائل لم تكن جزءا من المشكلة قبل ١٥ عاما، لكنها تمنع البلد من دخول مرحلة جديدة من التكامل والازدهار. وفي ذلك الصدد، من المهم قول إن الكثير قد تحقق. لقد تحققت عمليتا بناء الدولة والمؤسسات وعودة اللاجئين وبناء الدولة عموما، وكانت ناجحة. وفي المرحلة الراهنة من العملية، اضطلعت الأطراف المحلية بدور رئيسي، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

لم نحظ، بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، بشرف مناقشة السياسات في أنحاء العالم فحسب، بل وبأن يعرض علينا الكثير من الدروس والأمثلة التي نستعين بها اليوم كتذكرة بأن هذه الأدوات تعتمد على تجربة البوسنة والهرسك. وعندما نتناول مسائل العدالة في مرحلة ما بعد الصراع، علينا أن نتذكر مقدار ما جرى القيام به في ذلك المجال في ما يتعلق بالبوسنة والهرسك والمحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة وعملية بناء المؤسسات في إطار دولة للتعاطي مع مسألة العدالة.

ولذلك السبب، يتعين عليّ أن أعرب عن قلقي إزاء بعض التعليقات التي أدلي بها في ما يتعلق بالنسبة للمئوية للقضايا المعروضة على المؤسسات المحلية التي تشترك فيها مختلف المجموعات العرقية. وجوهر المسألة هو أنه يجب التصدي لجميع جرائم الحرب، وأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي ينبغي أن نناقش بها هذه المسألة بالذات.

وفي ذلك الصدد، أود أيضا النظر في موقف المجتمع الدولي. إن دور الممثل السامي لا يزال مهما في دعم قدرات مؤسسات الدولة على حل المآزق المؤسسية. إن أنشطة الممثل السامي هذه ترمي إلى مواصلة الاندماج الأوروبي/الأطلسي، وهو الهدف الاستراتيجي للبوسنة والهرسك. إن مكتب الممثل السامي، باعتباره الجهاز التنفيذي لمجلس الأمن في البوسنة والهرسك، ليس الطرف الرئيسي في الساحة فحسب، بل ويمثل تصميم المجتمع الدولي على دعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. إن ولاية الممثل السامي يحددها المرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام ويؤكدها قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، عملا بطلب الأطراف الموقعة على اتفاق متابعة تنفيذ الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن سلطات بون المجسدة في الممثل السامي جرى تأكيدها في القرار ١١٤٤ (١٩٩٧). لكن ذلك لا يشمل مجلس تنفيذ السلام، الذي لا يتمتع سوى بدور استشاري غير ملزم حدده المجتمع الدولي لاحقا.

المسألة الأخرى التي يتعين على أن أتطرق لها – وأفهم أنها ليست سهلة الفهم، لكن من المهم التشديد عليها في ضوء تعليقات معينة أعرب عنها – هي أن البوسنة والهرسك ليست لا تتألف فحسب من الشعوب المؤسسة الثلاثة. إنها بلد يتبع تقاليد التعددية الثقافية وناس يعيشون معا في المدن والقرى ويعملون معا. عندما نناقش الحالة السياسية في البوسنة، علينا أن ندرك أن لدينا أكثر من مجرد أطرف وهياكل عرقية، لدينا أناس يعملون معا. وبالتالي، علينا عندما ننظر في الشؤون الداخلية لبلد من حيث تشكيل حكومة، أن ندرك تماما أننا لا نناقش مجموعات عرقية تحاول التوصل إلى اتفاقات سياسية فحسب، بل وقوى سياسية يعمل فيها معا أناس ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة من أجل المنفعة المشتركة للبلد. أعتقد أن هذا النهج ينبغي، على أقل تقدير، دعمه.

وفي الختام، أريد أن أؤكد على ضرورة التعاون الإقليمي وآفاقه. لقد فعلت رئاستنا الكثير في ذلك الصدد. وعلينا أن نشدد على أنه من الضروري كفالة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤوننا الداخلية. ونعتقد بحق أن هذا أفق حقيقي وواعد. لقد مرت البوسنة والهرسك، بالتأكيد في الفترة الماضية، بحالة سياسية صعبة، لكن الحكومة شكلت في الوقت نفسه على مستوى الكيان وعلى معظم المستويات المحلية. إن الرئاسة تؤدي وظائفها ونتخذ خطوات ايجابية كثيرة من حيث العمل بشأن التعاون الإقليمي، وتعمل حكومتنا المؤقتة أيضا بالطريقة الضرورية لإقامة مجتمع واحد.

ولذلك السبب، نرى أنه من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي، مع الأطراف المحلية، العمل بعزم لتحقيق الهدفين الرئيسيين للبلد: التكامل وبناء الدولة. ذلك هو الأفق الذي يجب أن نتطلع إليه مع جيراننا في المنطقة. وأعتقد أن هذا الأفق قوي وأنه المسار الصحيح الوحيد صوب مستقبل مشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.